

مسار الإصلاحات لجذب المساعدات طويل ومعقد ويتطلب توافقاً سياسياً

"الصندوق" ليس في "الجيب" ... مهما بلغت المزايدات العلنية

[خالد أبو شقرا](#)

مهما كانت شروط الصندوق قاسية تبقى هي الحماية التي على لبنان اتباعها للشفاء، بعدما أفرط في "التهام" الفساد والسرقة لم تخلُ مواقف الرئيس نجيب ميقاتي منذ تكليفه تشكيل الحكومة من الإشارة إلى حتمية التواصل مع "صندوق النقد الدولي" بعد نيل الثقة، كمدخل إلزامي لحل الأزمة الاقتصادية. النية الايجابية المدعّمة بفريق عمل له باع بالعمل مع المؤسسات الدولية بشكل عام و"الصندوق" بشكل خاص، مفروض عليها السير فوق حقل مليء بالألغام. ولتفادي الانفجارات، لا يكفي الحكومة الجديدة تجنب المسار الذي سلكته سابقتها، إنما عليها تنظيف الساحة قبل العبور، للوصول إلى بر الأمان.

تجربة التفاوض مع صندوق النقد الدولي في الحكومة الماضية التي امتدت من منتصف أيار ٢٠٢٠ ولغاية ١٧ تموز من العام نفسه لم تكن مشجعة شكلاً ومضموناً. ففي الشكل كان للبنان فريقان غير منسجمان، الأول يمثل الحكومة والاستشاري "لازارد"، والثاني مصرف لبنان ومن خلفه المصارف ولجنة المال والموازنة النيابية. أما في المضمون فقد حفلت جلسات التفاوض السبع عشرة برؤية مشتتة، وأرقام متناقضة، ووجهات نظر مختلفة من الجانب اللبناني. ولم يتفق فريق التفاوض على نقطة الانطلاق الأساسية المتعلقة بحجم الخسائر وكيفية توزيعها. فمن بعد ما قدرتها "خطة التعافي" بـ ٢٤١ ألف مليار ليرة محملة بإياها للمصرف المركزي والمصارف التجارية، أعلنت لجنة المال أن الخسائر تتراوح بين ٨١ و ١٥٠ ألف مليار ليرة كحد أقصى.

عقدة الاتفاق على حجم الخسائر

قطار المفاوضات سينطلق في الأيام المقبلة من محطة متراجعة جداً عن العام ٢٠٢٠. فالمؤشرات الاقتصادية شهدت انخفاضاً حاداً مع مطلع العام ٢٠٢١. حيث تراجع سعر صرف الليرة من حدود ٨٠٠٠ ليرة إلى ٢٠ ألفاً، وأصبح هناك ٨ أسعار صرف بدلاً من ٣. أما الناتج المحلي الاجمالي فمن المتوقع أن يلامس ٢٢ مليار دولار هذا العام متراجحاً من ٣٣,٣ ملياراً في العام ٢٠٢٠. كما ان احتياطي العملات الاجنبية انخفض من حدود ٣٢ مليار دولار إلى ١٤ ملياراً. هذه الخسائر تقتض بحسب خبير متابع لمسار التفاوض مع صندوق النقد الدولي في الفترة الماضية "ارتفاع نسبة الاقتطاع من سندات الدين بالعمله الاجنبية يورو بوندرز وسندات الخزينة بالليرة. ما يعني أن حجم الخسائر سيتخطى رقم ٢٤١ ألف مليار ليرة الذي انطلقت منه الحكومة الماضية. وذلك على الرغم من افتراض تراجع خسارة المصارف سبب تكوينها مؤونات أكبر بالليرة وزيادة سيولتها بالعمله الاجنبية. وبما أن هذه الحكومة هي "حكومة مصرف لبنان" فمن المتوقع منها عدم الاعتراف بكامل الخسائر المحققة في المفاوضات مع الصندوق. الأمر الذي قد يفضي إلى أمر من اثنين، إما عدم موافقة الصندوق على مساعدة لبنان. وإما موافقته على دعم محدود جداً (برنامج جزئي) لا يتخطى المليار دولار، بعدما كانت الآمال مبنية على مساعدة مضاعفة عن العام الماضي، تتراوح بين ١٢ و ١٥ مليار دولار. المصدر الذي يتق بأن "أغلبية الطبقة السياسية لا تريد التعاون مع صندوق النقد ضمناً، ولو كانت تجاهر بذلك علناً"، اعتبر أن "على السلطة الاعتراف بكامل الخسائر وتوزيعها بشكل عادل إن كانت تريد تعاوناً طويل الأمد مع "الصندوق" يساهم بالخروج جيداً من الأزمة.

إستدامة الدين العام

من أجل عدم تكرار فشل التفاوض يرى المدير التنفيذي السابق في بنوك وصناديق مالية عالمية صائب الزين أن على الفريق المفاوضات المؤلف من رئاسة الحكومة و"المالية" ومصرف لبنان والجهة الاستشارية ضمان الاجماع الوطني على خطة التفاوض من كافة الفاعليات السياسية والمجتمع المدني". هذا من الناحية العامة، أما من الناحية الخاصة فان "المرحلة أصبحت أكثر صعوبة وتعقيداً، وتتطلب اتخاذ اجراءات إصلاحية صارمة في القطاع العام والمالي والنقدي والكهرباء"، بحسب الزين. "ما يدل على ذلك معلومات تؤكد أن المدة المتوقعة للوصول إلى دين مستدام ارتفعت هذا العام إلى ٣٥ سنة، بعدما كانت محددة في خطة الحكومة الماضية به سنوات". هذا الواقع لا يبشر بحصول لبنان، أقله في المرحلة الأولى، على برنامج متكامل مع الصندوق، إنما أخذ الحد الأدنى المقارن بمساهمته. وعلى أساس الإصلاحات المحققة والمنجزة في ما بعد، من الممكن تطوير المساعدة إلى برنامج متكامل تصل قيمته إلى ٧ أو ١٠ أضعاف حصة لبنان في "الصندوق".

الشروط الإصلاحية بعيدة المنال

للدخول في برنامج مع صندوق النقد على لبنان "تلبية مجموعة من الشروط والخطوات الإصلاحية التي ما زالت بعيدة المنال"، بحسب رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية د. منير راشد ومنها بشكل أساسي:

-رفع الدعم كلياً.

-تحرير سعر الصرف.

-إجراء الإصلاحات الهيكلية وتحديداً في الكهرباء والقطاع العام.

حتى لو رفع لبنان الدعم في نهاية أيلول عن المحروقات فسيبقى هناك دعم الطحين بما لا يقل ١٥٠ مليون دولار سنوياً والدعم الجزئي للأدوية بمبلغ قد يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار.

والأهم بحسب الدكتور راشد هو "الدعم المعطى للكهرباء بمليارات الدولارات سنوياً. حيث يباع الكيلوواط بـ ١ سنت، فيما تفوق كلفته ١٨ سنتاً". أما بالنسبة إلى سعر الصرف فهناك سعر الصرف المعطى على التعميم ١٥١ (٣٩٠٠ ليرة حالياً) والسعر المعطى للسحوبات بحسب التعميم ١٥٨ (١٢ ألف ليرة) وهناك سعر منصة صيرفة (١٦٥٠٠ ليرة)، هذا بالإضافة إلى السعر الرسمي المعمول به بين "المركزي" والمصارف، والمحدد بـ ١٥٠٠ ليرة. وعليه فإن "سعر الصرف الحر كما يطلب "الصندوق" ما زال بعيداً جداً والتوافق عليه مكلف جداً ومعقد"، يقول راشد، "أما بخصوص الإصلاحات فإن الصندوق سيطلب تخفيض نفقات الدولة التي تتوزع أجور موظفين وخدمة دين وكهرباء". وإذا توصلنا إلى حل أزمة الكهرباء وتفاوضنا على الدين العام يبقى بحسب راشد "الإصلاح المالي في القطاع العام من خلال تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات". وهذا سيطلب برأيه "زيادة الضرائب، وتخفيض أعداد الموظفين في القطاع العام بنسبة ٥٠ في المئة. أي تخفيض عدد الموظفين من حدود ٣٠٠ ألف إلى ما بين ١٥٠ و ١٧٠ ألف موظف. من بعد كل هذه الإصلاحات المطلوبة تأتي معالجة الدين المتعثر في الداخل والخارج. من هنا يعتبر راشد أن لبنان ما زال بعيداً جداً عن تلبية أبسط شروط ومتطلبات الصندوق للدخول معه في برنامج اصلاحي حقيقي.

أهمية التعاون مع الصندوق

على عكس ما يسوق له البعض عن غاية أو جهل، فإن شروط "الصندوق" مهما كانت قاسية تبقى هي الحمية التي على لبنان اتباعها للشفاء، بعدما أفرط في "التهام" الفساد والسرقة. وأهمية التعاون مع "الصندوق" لا تقتصر بحسب صائب الزين على "تدفق النقد الصعب من الخارج بعيداً عن استنفاد الاحتياطي، إنما على تشجيع بقية المؤسسات الدولية على تقديم المساعدات المادية للبنان لعلها أنها ستنثمر في المكان الصحيح". ومما بلغت التضحيات التي على لبنان تقديمها لنيل مساعدة الصندوق تبقى بمثابة "البلل" الذي يجب ألا يخشاه لبنان "العريق".